

عودة العلاقات بين طهران وإسلام آباد بعد القصف المتبادل.. وعبد اللهيان سيزور باكستان

إيران عن قصف أربيل : لا يتعارض مع سيادة العراق



من القصف الإيراني على أربيل

«وكالات» : أعلن ناصر كنعاني، المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، أمس الاثنين، أن الضربة التي وجهتها إيران في أربيل لا تتعارض مع سيادة العراق ووحدة أراضيهِ، وذلك في إشارة إلى ضربة صاروخية وجهتها طهران إلى ما قالت إنها أهداف تابعة لجهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد)، وهو ما نفاه العراق.

وأوضح كنعاني أن هناك تهديدات تأتي من إقليم كردستان العراق، وأن إيران لن تتوانى عن الدفاع عن أمنها، غير أنه شدد على أن العلاقات الإيرانية العراقية قوية ومتينة، وأن هناك تعاوناً ثنائياً بين البلدين على مختلف الأصعدة.

وأضاف المتحدث الإيراني أن هجمات إسرائيل المهددة للأمن لن تبقى دون رد من قبل طهران، مشدداً على أن إيران تبدي اهتماماً بأمنها الوطني، وأن «أمن مواطنيها خط أحمر».

وقال إن «إسرائيل تبحث عن حل للخروج من الطريق المسدود، والأزمة التي علقت فيها في حربها ضد غزة». إسرائيل ترغب في إثارة الفوضى في المنطقة، وهذا ينبع من الفشل الذريع الذي تعرضت له في غزة»، وأكد كنعاني على ضرورة

أن «توقف الولايات المتحدة دعمها لإسرائيل ومساعدتها لزعة الأمن في المنطقة». وفيما يخص العلاقة مع باكستان، قال إن علاقات إيران وباكستان متينة، وإن استهداف خلية إرهابية على الحدود يأتي «ضمن دفاًعنا عن مصالح شعبنا»، مشدداً على أن إيران وباكستان متمسكتان بالعلاقات الدبلوماسية بينهما ولن تسمحا لأي طرف باستغلال ما حدث.

وفي الملف النووي، شدد

المتحدث باسم الخارجية الإيرانية على أن التعاون بين طهران والوكالة الدولية للطاقة الذرية «مستمر».

وأشارت هجمات الحرس الثوري الإيراني ضد أهداف في 3 دول بالمنطقة هي: العراق وسوريا وباكستان، موجة من الإدانات الإقليمية والدولية واستدعت ردا عسكريا من قبل باكستان وتوترا كبيرا في العلاقات الدبلوماسية بين طهران وإسلام آباد.

وأعلنت إيران أنها استهدفت جماعة «جيش العدل» داخل الأراضي الباكستانية، يوم الثلاثاء الماضي، وبالمقابل ردت باكستان فجر الخميس، بغارات ضد مواقع لـ«جيش تحرير بلوشستان» في إيران، حيث تعتبر الدولتان هذين التنظيمين «انفصاليين».

كما ادعى الحرس الثوري أن القصف الصاروخي ضد كردستان العراق

استهدف مقرا لـ «الموساد» الإسرائيلي وقواعد لجماعات معادية لطهران على أراضي تلك الدول، متورطة بهجمات ضدها.

وجاء في بيانات الحرس الثوري والقادة العسكريين الإيرانيين أن هذه الهجمات بالصواريخ والمسيرات هي جزء مما يسمى «الانتقام العنيف» للمقتل قاتله في

العراق وسوريا وللهمجمات التي انتهت إسرائيل وأميركا بالوقوف وراءها، وكذلك ضرب المتورطين بهجوم كرمان الأخير، حسب زعمها.

وما عدا صمت دمشق التي تربطها علاقات وثيقة مع طهران، دانّت كل من بغداد وإسلام آباد هذه الهجمات بشدة ووصفتها بأنه انتهاك لسيادتهما الوطنية ومجالهما الجوي، كما قادت باستدعاء سفير في طهران.

من جهة أخرى أفاد بيان مشترك لوزارتي الخارجية الباكستانية ونظيرتها الإيرانية أمس

وإسلام آباد، نقلا عن وكالة «تاس».

وقال كنعاني: «الإرهاب هو تهديدنا المشترك، وأمن البلدين مترابط، وتتضامن الدولتان مع بعضهما البعض في الكفاح المشترك ضد التهديد الإرهابي، ولن يؤخر ما حدث على العلاقات المتينة بين البلدين»، حسبما نقلت عنه وكالة «فارس».

وأضاف المتحدث أن إجراءات إيران جاءت بسبب الحاجة الملحة لمنع وقوع هجوم إرهابي آخر على أراضيها.

وأكد كنعاني أن العلاقات بين طهران وإسلام آباد، اللتين لديهما نفس الفهم للمصالح، ستستمر في السير على طريق الصداقة والتعاون.

وكانت القوات المسلحة الإيرانية قد قصفت، في 16 يناير، مقرين لجماعة «جيش العدل» في الأراضي الباكستانية، فقد تم توجيه ضربات باستخدام طائرات مسيرة وصواريخ. ودانت وزارة الخارجية الباكستانية الضربات، واعتبرتها انتهاكا للحدود الجوية للبلاد، ما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة.

وفي 19 يناير، أفادت وكالة «إرنا»، نقلاً عن مصادرهما، أن جماعة «جيش العدل» كانت تخطط لتنفيذ هجوم إرهابي كبير شرق إيران. وذكرت وزارة الخارجية الباكستانية، في 18 يناير، أن قوات بلادها نفذت عملية لمكافة الإرهاب، شنت خلالها ضربات على مخايف للمتطرفين في محافظة سيستان وبلوشستان الإيرانية. وحسب سلطات المحافظة، قتل 10 أشخاص، بينهم 4 أطفال، جراء الهجوم.

تهديد الملاحة بالبحر الأحمر مستمر.. والعين على قاعدة أمريكية حال توسع الصراع



جماعة الحوثي باليمن

الصحيفة – يعكس رغبة واضحة من طهران في استغلال الاضطرابات الإقليمية الحالية وطرد القوات الأمريكية من الشرق الأوسط. إلا أن إيران لا ترغب في الوقت نفسه في خوض حرب واسعة النطاق مع الولايات المتحدة، لأنها ذلك سيعرض نظامها الحاكم إلى التهديد، حسب الصحيفة.

وذكرت صحف بريطانية، الأحد، نقلا عن الحكومة، أن البحرية الملكية تعتزم تطوير الصواريخ التي استخدمت لإسقاط مسيرات الحوثيين في البحر الأحمر قبالة سواحل اليمن.

وبشكل متزامن، حذرت واشنطن من استهداف الحوثيين لقواعد غربية بالمنطقة، حيث وضع الحوثيون قائمة أهداف تشمل القواعد الأمريكية في المنطقة إذا توسّع الصراع. هذا ما أعلنته الجماعة التي تواصل

استهداف الملاحة البحرية قبالة اليمن. مجلة «ناشونال إنترست» National Interest أكدت أن قاعدة معسكر لومونييه Le/monnier في جيبوتي، هي المعرّضة للتهديد الأكبر إذا توسع الصراع، وهي القاعدة الأمريكية الوحيدة في القارة الإفريقية.

ويبدو أن الحوثيين مصممون على مواصلة هجماتهم في البحر الأحمر، وتهديد حركة الملاحة الدولية. فالضربات الأخيرة للولايات المتحدة وحلفائها على أهداف حوثية في اليمن لم تثن الجماعة عن مواصلة خطتها، وهذا ما كشفت عنه تقارير استخباراتية أميركية وغربية نقلتها صحيفة «بوليتيكو» Politico والتي أكدت أن الحوثيين يسعون للحصول على المزيد من الأسلحة من طهران.

وحسب الصحيفة فإن مهمة واشنطن في اعتراض الأسلحة الإيرانية أثناء سفنها إلى اليمن صعبة للغاية.. أولاً بالنظر إلى الطرق المتعددة والذكية التي يستخدمها المهربون المتفرسون في مثل هذه المهام، وثانياً قياساً بالخسائر الفادحة لمثل هذه العمليات. فمثلاً

خلال العملية الأخيرة تم فقدان اثنين من قوات البحرية الأمريكية أثناء محاولتهما الصعود على متن قارب التهريب، فيما أعلنت البحرية الأمريكية وفاتها فيما بعد.

«وكالات» : حذرت واشنطن من استهداف الحوثيين لقواعد غربية بالمنطقة، بعد أن ذكر تقرير استخباراتي أميركي أن الحوثيين يسعون للحصول على المزيد من الأسلحة، وذلك رغم الهجمات الأميركية والغربية الأخيرة على قواعد انطلاق صواريخهم باليمن، فيما أقاد قيادي حوثي بأن المرور بأمان في البحر الأحمر سيتم في حال وضع لافتة «لا علاقة لنا

باسرائيل» في لوحة التعريف الآلي للسفينة. وقال محمد علي الحوثي القيادي بجماعة الحوثي اليمنية إن وضع السفن عبارة «لا

علاقة لنا بإسرائيل» في لوحة التعريف الآلي يسمح لها بالمرور بأمان في البحر الأحمر.

وجدد الحوثي عبر منصة «أكس» الانتقاد للولايات المتحدة وبريطانيا لغارتها على أهداف للجماعة في اليمن، ردا على الهجمات الحوثية على سفن بالمنطقة.

ويقول الحوثيون أنهم يستهدفون السفن التي تملكها أو تشغلها شركات إسرائيلية أو تنقل بضائع من إسرائيل واليها، تضامناً مع قطاع غزة الذي يتعرض منذ أكتوبر الماضي لحرب إسرائيلية.

ويبدو أن الحوثيين مصممون على مواصلة هجماتهم في البحر الأحمر، وتهديد حركة الملاحة الدولية. فالضربات الأخيرة للولايات المتحدة وحلفائها على أهداف حوثية في اليمن لم تثن الجماعة عن مواصلة خطتها، وهذا ما كشفت عنه تقارير استخباراتية أميركية وغربية نقلتها صحيفة «بوليتيكو» Politico والتي أكدت أن الحوثيين يسعون للحصول على المزيد من الأسلحة من طهران.

وحسب الصحيفة فإن مهمة واشنطن في اعتراض الأسلحة الإيرانية أثناء سفنها إلى اليمن صعبة للغاية.. أولاً بالنظر إلى الطرق المتعددة والذكية التي يستخدمها المهربون المتفرسون في مثل هذه المهام، وثانياً قياساً بالخسائر الفادحة لمثل هذه العمليات. فمثلاً خلال العملية الأخيرة تم فقدان اثنين من قوات البحرية الأمريكية أثناء محاولتهما الصعود على متن قارب التهريب، فيما أعلنت البحرية الأمريكية وفاتها فيما بعد.

وتدقّق الأسلحة إلى الحوثيين – حسب

انتخابات الرئاسة بالسنغال.. غياب الرئيس واستبعاد زعيم المعارضة

الرتبة الثانية في انتخابات 2019 انضم لفريق مكي سال الحكومي، وتم تعيينه رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبعد التحاقه بكتلة النظام الحاكم، أصبح يواجه أزمة ثقة مع الناخبين، وتوجه كثير من مناصريه نحو زعيم المعارضة عثمان سونكو.

يبلغ المرشح الرئاسي خليفة سال من العمر 67 سنة، وانتخب عمدة للعاصمة دكار عام 2014، وشغل منصب وزير الجمهورية مرتين، وسبق أن عمل مستشار البنيك الدولي وهيئات الأمم المتحدة في أفريقيا، وله علاقات مع

المانحين الاقصاديين. وانتخب مرات عديدة في البرلمان السنغالي، وله تأثير كبير في دوائر الحزب الاشتراكي الذي كان حاكما في عهد الرئيسين السابقين سينغور، وعبدو صوف. وفي عام 2019، دانته المحكمة العامة للدولة بتهمة الفساد واختلاس أموال الجمهورية وحكم عليه بالسجن 5 سنوات، مما أساء سمعته بين الناخبين الذين تجذبهم خطابات محاربة الفساد والرشوة.

يعتبر باسبرو ديوماي فاي البالغ من العمر 42 عاما مرشح المعارضة البديل، وهو يحمل شهادة الماجستير في القانون بجامعة الشيوخ أنثا جوب، ويعمل مدققا ماليا ورئيسا لمكتب القضاي في إدارة التشريع المالي. يصنف ضمن مناضلي الحزب باستيف المعارض (المنحز)، وقد تقدّم بملفه ليكون بديلا للزعيم سونكو في حال رفضه من قبل المجلس الدستوري، وهو الأمر الذي وقع بالفعل.

ويوم 19 يناير الجاري، أعلنت كتلة المعارضة أن لديها خطة بديلة في حال رفض ترشيح عثمان سونكو، وتبين أن باسبرو هو محور هذه الخطة، ويتوقع انسحاب المرشح حبيب سي لصالحه، لأن كلا منصفين صفوف حزب باستيف.



مصادر محلية تقدر عدد المتظاهرين بنحو 250 ألف شخص

على الأغلبية في الانتخابات التشريعية المنظمة في 2022، إذ حصل الحزب الحاكم على 82 مقعدا من أصل 165 أي أقل بمقعد من الحصول على الأغلبية المطلقة.

كما أن خوضه الانتخابات الرئاسية من بوابة الوزارة الأولى جعلت الكثير من السياسيين يعتبرونه امتدادا للرئيس مكي سال، الذي لم تتركه الاحتجاجات الشعبية يتقدم للسباق الرئاسي رغم تأويل الدستور لصالحه.

يعتبر إدريسا سك أحد مرشحي «الجيش القديم» ويبلغ من العمر 64 عاما، وهو وزير أول أسبق ورئيس حزب «رومي»، وحصل على المرتبة الثانية في الانتخابات

الرئاسية عام 2019. ويتمتع بتجربة كبيرة من العمل في الدوائر الحكومية والقطاع الخاص، وله علاقات جيدة مع مختلف الطرق الصوفية، وقد شغل منصب الوزارة الأولى ورئاسة

الحكومة من عام 2002 حتى 2004 وكان مقربا من الرئيس عبد الله واد. ويحتل رتبة كبيرة في مدنية تسبب في بعض المبردة السنغالية- التي انتخب سابقا عمدة لها، ويصنف مريدا لأزمة طوبا ذات النفوذ الكبير في السياسي والديني. يتميز إدريسا سك بحرصه على البقاء ضمن دائرة الموالة، وبعد حصوله على

تحسم نتائجها في الشوط الأول بحكم كثرة المرشحين، وضعف الحزب الحاكم، وعدم اصطفاؤه للمعارضة. وهو مرشح الكتلة السياسية الحاكمة، حزب التحالف من أجل الجمهورية، وبعض الكتل السياسية الموالية،

يبلغ من العمر 62 عاما، وهو أحد المقربين من الرئيس مكي سال المنتهية ولايته، وينحدر من قبيلة الفولان المنتشرة على ضفاف النهر السنغالي. ويتمتع أمادو باه بتجربة واسعة، إذ شغل حقائب وزارية مهمة مثل الاقتصاد والمالية والخارجة، قبل أن يصبح الوزير الأول المكلف بتشكيل الحكومة وقيادتها عام 2022.

ويحتل بشعبية واسعة في العاصمة دكار، وفي منطقة النهر التي تسوطنها قبائل الفولان، كما يتمتع بعلاقات جيدة، مع بعض الطرق الصوفية ذات التأثير القوي في المشهد السياسي. وعلى الصعيد الخارجي، يتملك علاقات سياسية واسعة، خاصة مع باريس، وقد خولته مناصب الخارجية والوزارة الأولى توسيع دائر علاقاته، والتعرف على كثير من الفاعلين الدوليين. ورغم الحضور القوي والدعم الحكومي، فإن باه يواجه مصاعب وتحديات، أهمها تراجع شعبية الحكومة التي لم تستطع الحصول

القادم بعدم جدوى تقديم مرشح لخلافته». ومما يلفت الانتباه في هذه الانتخابات أيضا استبعاد زعيم المعارضة السياسي الشاب عثمان سونكو المودع في السجن، وكريم واد نجل الرئيس السابق.

وسونكو سياسي معارض يحظى بشعبية كبيرة لدى الشباب، وتثير الملاحظات القانونية بحقه توترا في العاة السياسية السنغالية منذ عام 2021، كما أدت إلى جولات عدة من الاضطرابات الدامية. وسبق لآنصار المعارض سونكو أن قاموا بوقوفي واسعة في العاصمة دكار، سط فيها عدد من القتلى والجرحى، وذلك بعد سجنه في يونيو 2023، ومن المتوقع أن تجري الانتخابات في جو سياسي مشحون بالتوتر بسبب استبعاده.

أما المعارض كريم واد، الوزير السابق وابن الرئيس السابق عبد الله واد (2000-2012)، فلم يرد اسمه في اللائحة بسبب عدم أهليته للترشح نظرا لحمله جنسية مزدوجة فرنسية وسنغالية. إذ ينص الدستور السنغالي على وجوب تحلي أي مرشح للرئاسة «بالجنسية السنغالية حصرا». وستنطلق الحملة الانتخابية في الرابع من فبراير القادم، ويستبعد المراقبون أن

«وكالات» : سيكون السنغاليون الربع المقبل على موعد –للمرة الثانية عشرة في تاريخهم– مع الانتخابات الرئاسية، إذ سيتم اختيار الرئيس الخامس لهذا البلد الأفريقي الذي عرف باستقراره السياسي، ولم يخض تجربة الانقلابات العسكرية رغم شيوعها في محيطه.

وبعد معارك قضائية استمرت لشهور، أعلن المجلس الدستوري في السنغال قائمة بـ20 مرشحا لخوض الانتخابات الرئاسية.

ويستوحيه الناخبون يوم 25 فبراير المقبل لاختيار الرئيس الخامس لبلادهم من بين المرشحين الذين تتعدد خلفياتهم السياسية وتباين أولوياتهم.

وتحظى الانتخابات الرئاسية في السنغال باهتمام إقليمي ودولي واسع، إذ تمر منطقة غرب أفريقيا بمنعرجات سياسية بالغة التعقيد، أهمها الابتعاد من فرنسا والتوجه عسكريا نحو روسيا، والشراكة اقتصاديا مع الصين وتركيا.

ولم تشهد السنغال، رغم كونها الأنموذج الديمقراطي الغرب أفريقي الأكثر رسوخا ومصداقية، خلال أكثر من 6 عقود من الحياة السياسية بعد الاستقلال، أي انتخابات رئاسية لا يشارك فيها الرئيس المنتهية ولايته.

ويرى الباحث بالشأن الأفريقي بشبكة الجزيرة عبد الرحمن مبيريك –في مقال نشره مركز الجزيرة لدراسات– أن هزيمتي الرئيسين السابقين عبو ضيوف عام 2000، وعبد الله واد عام 2012 أقيمتا الرئيس الحالي مكي سال بالتخلي عن لفته لولاية ثالثة. لكنهم يستدرك بالثقل إن مكي سال لم يفتتح تماما –على ما يبدو– بترك السلطة إذ أقدم على ترشيح رئيس وزرائه، أمادو باه، ويوضح مبيريك أن «هذا استحقاق سيكون على السنغاليين خوضه حتى يفتتح الرئيس

البرلمان التركي اجتماعا مع ممثلين عن منظمات مجتمع المدني في باريس، لمناقشة سبل مكافحة التمييز ضد الجالية المسلمة والتركية.

وفد من البرلمانيين الأتراك في العاصمة الفرنسية

المعادية للمسلمين التي استهدفت المساجد في فرنسا خلال العام الماضي. وفي تصريحات لوكالة الأناضول بعد الاجتماع، أكدت رئيسة اللجنة النائية دريا يانق، عضو حزب العدالة والتنمية الحاكم، أهمية تركيا في متابعة الممارسات التي يتعرض لها المسلمون واعتبارها مناهضة للإسلام. وأوضحت أن اللجنة تعمل جاهدة للمساهمة في حل مشاكل الجالية التركية والمسلمة في فرنسا.

وتتألف لجنة التحقيق في حقوق الإنسان بالبرلمان التركي من نواب يمثلون الحزب الحاكم وآخرين من أحزاب المعارضة.

«وكالات» : أجرى وفد من أعضاء البرلمان التركي اجتماعا مع ممثلين عن منظمات مجتمع المدني في باريس، لمناقشة سبل مكافحة التمييز ضد الجالية المسلمة والتركية.

ووفقا لما أوردته وكالة الأناضول، عقد الاجتماع –الأحد– في مقر القنصلية العامة التركية في باريس، بحضور أعضاء من لجنة التحقيق في حقوق الإنسان بالبرلمان التركي.

وتناول ممثلو منظمات المجتمع المدني خلال الاجتماع حالات التمييز التي يواجهها المسلمون والأتراك، والتحديات التي تواجههم في أداء العبادات والتعليم. كما ناقش المشاركون الكتابات

الجيزة بالمناطيد، قبل أيام من الانتخابات التايوانية في 13 يناير. ولم تعلق وزارة الدفاع الصينية على الأمر، كما رفضت الشهر الماضي التعليق على المناطيد.

وتعتبر الصين تايوان جزءا من أراضيها، على الرغم من الاعتراضات القوية من جانب حكومة تايبيه.

وأصبح احتمال استخدام الصين للمناطيد بغرض التجسس قضية عالمية في فبراير الماضي

«وكالات» : قالت وزارة الدفاع التايوانية، الإثنين، إنها رصدت 6 مناطيد صينية أخرى تحلق فوق مضيق تايوان، عبر أحدها الجزيرة، في أحدث واقعة لرصد مناطيد تقول الوزارة إنها شاهدها فوق مضيق تايوان على مدى الشهر والنصف

الماضية. واتهمت الوزارة هذا الشهر، في بيان شديد اللهجة، الصين بتهديد سلامة الطيران وشن حرب نفسية على سكان